مسألة كلام الله تعالى فى كتاب « منهاج السُّنَّة » [1]
ومذاهب الشيعة فيها

• السبعة الأقوال للناس فى كلام الله تعالى :

هذه مسألة كلام الله تعالى . الناس فيها مضطربون ، قد بلغوا فيها إلى سبعة أقوال :

أحدها : قول مَن يقول : إنَّ كلام الله ما يفيض على النفوس من المعانى التى تفيض ، إما من العقل الفعَّال عند بعضهم ، وإما من غيره . وهذا قول الصابئة والمتفلسفة الموافقين لهم كابن سينا وأمثاله ، ومَن دخل مع هؤلاء من متصوفة الفلاسفة ومتكلميهم ، كأصحاب وحدة الوجود . وفى كلام صاحب الكتب « المضنون بها على غير أهلها » [2] ، ورسالة « مشكاة الأنوار » وأمثاله ما قد يُشار به إلى هذا . وهو فى غير ذلك من كتبه يقول ضد هذا ، لكن كلامه يوافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه . وآخر أمره استقر على مخالفتهم ومطابقة الأحاديث النبوية .

وثانيها : قول مَن يقول : بأنه معنى واحد قديم قائم بذات الله ، هو الأمر والنهى والخبر والاستخبار ، إن عبَّرَ عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبَّر عنه بالعبرانية كان توراة . وهذا قول ابن كلاب ومَن وافقه كالأشعرى وغيره .

ورابعها : [3] قول مَن يقول : إنَّه حروف وأصوات أزلية مجتمعة فى الأزل ،

---

(١) جـ ١ ص ٢٢١

(٢) هو أبو حامد الغزالى ولا نعرف له إلا كتاباً واحداً بهذا الاسم ، وما ذُكِرَ من الإشارات ليس فيها نص يدل على اعتقاده هذا المذهب ، وأما ابن سينا فيقوله فى حكاية مذهب الفلاسفة وهو يثبت الملائكة .

(٣) سقط الثالث من الأصل .

وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث ، ذكره الأشعرى فى « المقالات » [1] عن طائفة . وهو الذى يُذكر عن السالمية ونحوهم . وهؤلاء قال طائفة منهم : إنَّ تلك الأصوات القديمة هى الصوت المسموع من النار . أو هى بعض الصوت المسموع من النار [2] . وأما جمهورهم مع جمهور العقلاء فأنكروا ذلك . وقالوا : هذه مخالفة لضرورة العقل .

وخامسها وسادسها : قول مَن يقول : إنَّه حروف وأصوات ، لكن تكلَّمَ بعد أن لم يكن متكلماً ، وكلامه حادث فى ذاته كما أنَّ فعله حادث فى ذاته ، بعد أن لم يكن متكلماً ولا فاعلاً ، وهذا قول الكرامية وغيرهم . وهو قول هشام بن الحكم وأمثاله من الشيعة .

وسابعها : قول مَن يقول : إنَّه لم يزل متكلماً إذا شاء بكلام يقوم به ، وهو متكلم بصوت يُسمع ، وأنَّ نوع الكلام قديم ، وإن لم يجعل نفس الصوت المعيَّن قديماً . وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسُنَّة .

• مذهب أئمة آل البيت هو مذهب أهل السُنَّة والحديث :

وبالجملة .. أهل السُنَّة والجماعة - أهل الحديث ومَن انتسب إلى السُنَّة والجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية والسالمية - يقولون : إنَّ الكلام غير مخلوق ، وهذا هو المتواتر عن السَلَف والأئمة من أهل البيت وغير أهل البيت ، ولكن تنازعوا بعد ذلك على الأقوال الخمسة المتأخرة .

أما القولان الأولان فالأول : قول الفلاسفة الدهرية القائلين بقِدَم العالَم والصابئة المتفلسفة ونحوهم ، والثانى : قول الجهمية من المعتزلة ومَن وافقهم كالنجارية والضرارية .

---

(١) كتاب طبعه بعض المستشرقين من الالمان حديثاً فى الآستانة .

(٢) أى فى خطاب الله لموسى .

وأما الشيعة فمتنازعون فى هذه المسألة . وقد حكينا النزاع عنهم فيما تقدم[1] وقدماؤهم كانوا يقولون : القرآن غير مخلوق ، كما يقوله أهل السُنَّة والحديث ، وهذا هو المعروف عند أهل البيت كعليّ بن أبى طالب وغيره مثل أبى جعفر الباقر وجعفر الصادق وغيرهم . ولكن الإمامية تخالف أهل البيت فى عامة أصولهم ، فليس من أئمة أهل البيت مثل عليّ بن الحسين وأبى جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد مَن كان ينكر الرؤية ، ولا يقول بخلق القرآن ولا ينكر القَدَر ولا يقول بالنص على عليّ [2] ولا بعصمة الأئمة الاثنى عشر ، ولا يسب أبا بكر وعمر ، والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة ، وكانت مما يعتمد عليه أهل السُنَّة . وشيوخ الرافضة معترفون بأنَّ هذا الاعتقاد فى التوحيد والصفات والقَدَر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سُنَّة ولا عن أئمة أهل البيت ، وإنما يزعمون أنَّ العقل دلَّهم عليه كما يقول ذلك المعتزلة . وإنما يزعمون أنهم تلقوا عن الأئمة الشرائع ، وقولهم فى الشرائع غالبه موافق لمذهب أهل السُنَّة ، ولهم مفردات شنيعة لم يوافقهم عليها أحد . ولهم مفردات عن المذاهب الأربعة قد قال بها غيرهم من السَلَف وأهل الظاهر وفقهاء المعتزلة وغير هؤلاء ، فهذه ونحوها من مسائل الاجتهاد التى يهون الأمر فيها ، بخلاف الشاذ الذى يُعرف أنه لا أصل له لا فى كتاب اللّه ولا سُنَّة رسوله ولا سبقهم إليه أحد .

• نقض مذهب الشيعة الاعتزالى فى مسألة الكلام :

وإذا عرفتَ المذاهب فيقال لهذا - أى ابن المطهر الذى رَدَّ عليه ابن تيمية فى هذا البحث - : قول : « إنَّ أمره ونهيه وإخباره حادث لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره » ، أتريد به أنه حادث فى ذاته ، أم حادث منفصل عنه ؟ والأول

---

(١) أى من كتاب « منهاج السُنَّة » المنقول عنه هذا .

(٢) أى على إمامته .

قول أئمة الشيعة المتقدمة والجهمية والمرجئة والكرامية ، مع كثير من أهل الحديث وغيرهم .

ثم إذا قيل : حادث ، أهو حادث النوع ، فيكون الرب قد صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً ، أو حادث الأفراد وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء ؟ والكلام الذى كلّم به موسى هو حادث ، وإن كان نوع كلامه قديماً لم يزل ؟ فهذه ثلاثة أنواع تحت قولك .

وقد عُلِمَ أنك أردت النوع الأول وهو قول الذين جمعوا بين التشيع والاعتزال ، فقالوا : إنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه . فيقال لك : إذا كان الله قد خلقه منفصلاً عنه لم يكن كلامه ، فإن الكلام والقُدرة والعلم وسائر الصفات إنما يتصف بها مَن قامت له لا مَن خلقها وفعلها فى غيره ، ولهذا إذا خلق الله حركة وعلماً وقُدرة فى جسم كان ذلك الجسم هو المتحرك العالم القادر بتلك الصفات ، ولم تكن تلك صفات الله بل مخلوقات له ، ولو كان متصفاً بمخلوقاته المنفصلة عنه لكان إذا أنطق الجامدات - كما قال : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ (١) ، وكما قال : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ (٢) ، ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ، قَالُواْ أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِى أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ (٣) ، وكما قال : ﴿ اليَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (٤) ، ومثل تسليم الحجر على النبى ﷺ وتسبيح الحصى بيده ، وتسبيح الطعام وهم يأكلونه ، فإذا كان كلام الله لا يكون إلا ما خلقه فى غيره وجب أن يكون هذا كله كلام الله فإنه خلقه فى غيره ، وإذا تكلمت الأيدى فينبغى أن يكون ذاك كلام الله ، كما يقولون : إنه خلق كلاماً فى الشجرة كلّم الله به موسى بن عمران .

---

(١) سبأ : ١٠ (٢) النور : ٢٤

(٣) فصلت : ٢١ (٤) يس : ٦٥

● تفنيد قول اتحادية الصوفية والمعتزلة فى كلام الله :

وأيضاً فإذا كان الدليل قد قام على أنّ الله تعالى خالق أفعال العباد وأقوالهم وهو المُنطِق لكل ناطق ، وجب أن يكون كل كلام فى الوجود كلامه ، وهذا ما قالته الحلولية [1] من الجهمية كصاحب الفصوص ابن عربى قال :

وكل كلام فى الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وحينئذ فيكون قول فرعون : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى ﴾ [2] كلام الله ، كما أنّ الكلام المخلوق فى الشجرة : ﴿ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلهَ إِلا أَنَا ﴾ [3] كلام الله .

وأيضاً فالرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أنّ الله قال ، ونادى ، وناجى ، ويقول ، لم يفهموهم أنّ هذه مخلوقات منفصلة عنه ، بل الذى أفهموهم إياه أنّ الله نفسه الذى تلكم ، والكلام قائم به لا بغيره ، ولهذا عاب الله من يعبد إلهاً لا يتكلم فقال : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلا نَفْعاً ﴾ [4] ، وقال ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً ﴾ [5] ولا يُحمد شئ بأنه متكلم ويُذم بأنه غير متكلم إلا إذا كان الكلام قائماً به . وبالجملة لا يُعرف فى لغة ولا عقل قائل متكلم إلا مَن يقوم به القول والكلام ، كما لا يُعقل حى إلا مَن تقوم به الحياة ، ولا عالِم إلا مَن يقوم به العلم ، ولا متحرك إلا مَن تقوم به الحركة . ولا فاعل إلا مَن يقوم به الفعل ، فمَن قال : إنّ المتكلم هو الذى يكون كلامه منفصلاً عنه . قال ما لا يُعقل ، ولم يُفهم

---

(١) لعله سقط من هنا لفظ « الاتحادية » الذى يطلقه عليهم دائماً فى كتبه ، فابن عربى وابن الفارض وأمثالهم يقولون باتحاد الخالق بالخلق وأن هذا عين هذا إلا أنه غيره وحال فيه وأنه ما ثم غيره ، وهذا مفصل فى رده عليهم من هذا المجموع .

(٢) النازعات : ٢٤ (٣) طه : ١٤

(٤) طه : ٨٩ (٥) الأعراف : ١٤٨

الرسل الناس هذا ، بل كل مَن سمع ما بلّغته الرسل عن الله يعلم بالضرورة أنّ الرسل لم ترد بكلام الله ما هو منفصل ، بل ما هو متصف به .

• الكلام صفة ذات وصفة فعل لمن قام به ، والفعل غير المفعول :

قالوا : المتكلم مَن فعل الكلام ، والله تعالى لما أحدث الكلام فى غيره صار متكلماً ، فيقال لهم : للمتأخرين المختلفين هنا ثلاثة اقوال ، قيل : المتكلم مَن فعل الكلام ولو كان منفصلاً عنه ، وهذا إنما قاله هؤلاء ، وقيل : المتكلم مَن قام به الكلام ولو لم يكن بفعله ولا هو بمشيئته ولا قُدرته ، وهذا قول الكلاّبية والسالمية ومَن وافقهم . وقيل : المتكلم مَن تكلم بفعله ومشيئته وقُدرته فقام به الكلام ، وهذا قول أكثر أهل الحديث وطوائف من الشيعة والمرجئة والكرامية وغيرهم ، فأولئك يقولون : هو صفة فعل منفصل عن الموصوف لا صفة ذات ، والصنف الثانى يقولون : صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قُدرته ، والآخرون يقولون : هو صفة ذات وصفة فعل ، وهو قائم به يتعلق بمشيئته وقُدرته .

إذا كان كذلك فقولكم إنّه صفة فعل ينازعكم فيه طائفة ، وإذا لم ينازعوا فى هذا فيُقال : هَبْ أنه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن القائل الفاعل أو قائم به ؟ أما الأول فهو قولكم الفاسد ، وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف ، أو القول غير قائم بالقائل ؟

فإن قلتم : هذا بناء على أنّ فعل الله لا يقوم به لأنه لو قام به لقامت به الحوادث ؟ قيل : والجمهور ينازعونكم فى هذا الأصل ويقولون : كيف يُعقل فعل لا يقوم بفاعل [1] ونحن نعقل الفرق بين نفس التكوين وبين المخلوق

---

(١) لعل الأصل : « بفاعله » ، فإن المردود عليهم يقولون : الكلام فعله ولكنه قام بغيره ، فيجعلون الفعل عين المفعول كما شرحه فى مواضع تقدمت .

المكوِّن ؟ وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبى حنيفة وهو الذى حكاه البغوى وغيره من أصحاب الشافعى عن أهل السُنَّة ، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبى إسحاق بن شاقلا وأبى بكر بن عبد العزيز وأبى عبد الله بن حامد والقاضى أبى يعلى - فى آخر قوليه ، وقول أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث . وحكاه البخارى فى كتاب « أفعال العباد » عن العلماء مطلقاً . وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية .

• أقوال الشيعة فى كلام الله فيه حق يوافق أهل الحديث وباطل :

ثم القائلون بقيام فعله به ، منهم مَن يقول : فعله قديم والمفعول متأخر ، كما إنَّ إرادته قديمة والمراد متأخر . كما يقول ذلك مَن يقوله من أصحاب أبى حنيفة وأحمد وغيرهم ، ومنهم مَن يقول : بل هو حادث النوع ، كما يقول ذلك مَن يقوله من الشيعة والمرجئة والكرامية . ومنهم مَن يقول بمشيئته وقُدرته شيئاً فشيئاً لكنه لم يزل متصفاً به فهو حادث الآحاد قديم النوع ، كما يقول ذلك مَن يقوله من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعى وأحمد وسائر الطوائف .

وإذا كان الجمهور ينازعونكم فتقدر المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومَن وافقهم ، فإنَّ هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث لكن يقولون : هو قائم بذات الله فيقولون : قد جمعنا حجتنا وحجتكم فقلنا : العدم لا يؤمر ولا ينهى ، وقلنا : الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم .

فإن قلتم لنا : فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب . قلنا لكم : نعم ، وهذا قولنا الذى دلَّ عليه الشرع والعقل ، ومَن لم يقل إنَّ البارى يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتى ويجئ ، فقد ناقض كتاب الله . ومَن قال : إنَّه لم يزل ينادى

موسى فى الأزل فقد خالف كلام الله مع مكابرة العقل ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ ﴾ [1] ، وقال : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [2] فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال .

قالوا : وبالجملة فكل ما يحتج به المعتزلة والشيعة مما يدل على كلامه متعلق بمشيئته وقُدرته ، وأنه يتكلم إذا شاء ، وأنه يتكلم شيئاً بعد شئ ، فنحن نقول به ، وما يقول به مَن يقول : إنَّ كلام الله قائم بذاته وأنه صفة له والصفة لا تقوم إلا بالموصوف فنحن نقول به ، وقد أخذنا بما فى قول كل من الطائفتين من الصواب وعدلنا عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما ، فإذا قالوا لنا : فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به ، قلنا : ومَن أنكر هذا قبلكم من السَلف والأئمة ؟ ونصوص القرآن والسُنَّة تتضمن ذلك مع صريح العقل ، وهو قول لازم لجميع الطوائف ، ومَن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته .

● قيام الحوادث بالرب بمعنى « أفعاله » حق ، وبمعنى « مخلوقاته » باطل :

ولفظ الحوادث مجمل ، فقد يُراد به الأعراض والنقائص والله منزَّه عن ذلك ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله ونحو ذلك مما دلَّ عليه الكتاب والسُنَّة .

ونحن نقول لمن أنكر قيام ذلك به : أتنكره لإنكارك قيام الصفة به كإنكار المعتزلة ، أم تنكره لأن مَن قامت به الحوادث لم يخل منها ونحو ذلك مما يقوله الكلابية ؟

فإذا قال بالأول .. كان الكلام فى أصل الصفات وفى كون الكلام قائماً بالمتكلم لا منفصلاً منه كافياً فى هذا الباب .

---

(١) النمل : ٨ (٢) يس : ٨٢

وإن كان الثانى ، قلنا لهؤلاء : اتجوِّزون حدوث الحوادث بلا سبب حادث أم لا ؟ فإن جوَّزتم ذلك وهو قولكم : لزم أن يفعل الحوادث ما لم يكن فاعلاً لها ولا لضدها ، فإذا جاز هذا فلِمَ لا يجوز أن تقوم الحوادث بمن لم تكن قائمة به هى ولا ضدها ؟ ومعلوم أن الفعل أعظم من القبول فإذا جاز فعلها بلا سبب حادث فكذلك قيامها بالمحل .

فإن قلتم : القابل للشئ لا يخلو عنه وعن ضده لزم تسلسل الحوادث ، وتسلسل الحوادث إن كان ممكناً كان القول الصحيح قول أهل الحديث الذين يقولون : لم يزل متكلماً إذا شاء ، كما قاله ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السُنَّة ، وإن لم يكن جائزاً كان قولنا هو الصحيح ، فقولكم أنتم باطل على كلا التقديرين .

فإن قلتم لنا : أنتم توافقوننا على امتناع تسلسل الحوادث وهو حجتنا وحجتكم على قِدَم العالَم ، قلنا لكم : موافقتنا لكم حجة جدلية ، وإذا كنا قد قلنا بامتناع تسلسل الحوادث موافقة لكم ، وقلنا بأن الفاعل للشئ قد يخلو عنه وعن ضده مخالفة لكم ، وأنتم تقولون : إن قيل بالحوادث لزم تسلسلها وأنتم لا تقولون بذلك ، قلنا : إن صحت هاتان المقدمتان - ونحن لا نقول بموجبهما - لزم خطؤنا إما فى هذه وإما فى هذه ، وليس خطؤنا فيما سلَّمناه لكم بأولى من خطئنا فيما خالفناكم فيه . فقد يكون خطؤنا فى منع تسلسل الحوادث لا فى قولنا إنَّ القابل للشئ يخلو عنه وعن ضده ، فلا يكون خطؤنا فى إحدى المسألتين دليلاً على جوابكم فى الأخرى التى خالفناكم فيها ، أكثر ما فى هذا الباب أن نكون متناقضين والتناقض شامل لنا ولكم ولأكثر مَن تكلم فى هذه المسألة ونظائرها ، وإذا كنا متناقضين فرجوعنا إلى قول نوافق فيه العقل والنقل أولى من رجوعنا إلى قول نخالف فيه العقل والنقل .

فنقول : إنَّ كون المتكلم يتكلم بكلام لا يتعلق بمشيئته وقُدرته ، أو منفصل عنه لا يقوم به ، مخالف للعقل والنقل ، بخلاف تكلمه بكلام يتعلق بمشيئته وقُدرته قائم به فإنَّ هذا لا يخالف لا عقلاً ولا نقلاً ، لكن قد نكون ممن نقله بلوازمه فنكون متناقضين ، وإذا كنا متناقضين كان الواجب أن نرجع عن القول الذى أخطانا فيه لنوافق ما أصبنا فيه ، لا نرجع عن الصواب ليطرد الخطأ ، فنحن نرجع عن تلك المناقضات ونقول بقول أهل الحديث .

فإن قلتم : إثبات حادث بعد حادث لا إلى أول قول الفلاسفة الدهرية ؟ قلنا : بل قولكم : إنَّ الرب تعالى لم يزل معطلاً لا يمكنه أن يتكلم بشئ ولا أن يفعل شيئاً ثم صار يمكنه أن يتكلم وأن يفعل بلا حدوث سبب يقتضى ذلك قول مخالف لصريح العقل ولما عليه المسلمون ، فإن المسلمين يعلمون أنَّ اللّه لم يزل قادراً ، وإثبات القُدرة مع كون المقدور ممتنعاً غير ممكن ، لأنه جمع بين النقيضين ، فكان فيما عليه المسلمون من أنه لم يزل قادراً ما يبين أنه لم يزل قادراً على الفعل والكلام بقُدرته ومشيئته ، والقول بدوام كونه متكلماً ودوام كونه فاعلاً بمشيئته منقول عن السَلَف وأئمة المسلمين من أهل البيت وغيرهم كابن المبارك وأحمد بن حنبل والبخارى وعثمان بن سعيد الدارمى وغيرهم ، وهو منقول عن جعفر الصادق بن محمد فى الأفعال المتعدية فضلاً عن اللازمة وهو دوام إحسانه .

● مذهب الشيعة الملفق ومذهب أهل السُنَّة فى كلام اللّه :

والفلاسفة الدهرية قالوا بقِدَم العالَم وأنَّ الحوادث فيه لا إلى أول ، وأنَّ البارى موجب بذاته للعالَم ليس فاعلاً بمشيئته وقُدرته ولا يتصرف بنفسه ، وأنتم وافقتموهم على طائفة من باطلهم ، حيث قلتم إنه لا يتصرف بنفسه ولا يقوم به أمر يختاره ويقدر عليه ، وجعلتموه كالجماد الذى لا تصرف له ولا فعل ، وهم جعلوه كالجماد الذى لزمه وعلق به ما لا يمكنه دفعه عنه ولا قُدرة له على التصرف فيه فوافقتموهم على بعض باطلهم .

ونحن قلنا بما يوافق العقل والنقل ، من كمال قُدرته ومشيئته وأنّه قادر على الفعل بنفسه كيف شاء ، وقلنا إنّه لم يزل موصوفاً بصفات الكمال متكلماً ذاتاً ، فلا نقول إنّ كلامه مخلوق منفصل عنه ، فإن حقيقة هذا القول أنه لا يتكلم ، ولا نقول إنه شئ واحد أمر ونهى وخبر ، وأنّ معنى التوراة والإنجيل واحد ، وأنّ الأمر والنهى صفة لشئ واحد ، فإن هذا مكابرة للعقل ، ولا نقول إنه أصوات متقطعة متضادة أزلية فإن الأصوات لا تبقى زمانين .

وأيضاً فلو قلنا بهذا القول والذى قبله ، لزم أن يكون تكليم الله للملائكة ولموسى وخلقه يوم القيامة ليس إلا مجرد خلق الإدراك لهم لما كان أزلياً لم يزل ، ومعلوم أنّ النصوص دلّت على ضد ذلك ، ولا نقول إنه صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً ، فإنه وصف له بالكمال بعد النقص وأنه صار محلاً للحوادث التى كمل بها بعد نقصه ، ثم حدوث ذلك الكمال لا بد له من سبب . والقول فى الثانى كالقول فى الأول ، ففيه تجدد جلاله ودوام أفعاله ، وبهذا يمكن أن يكون العالم وكل ما فيه مخلوقاً له حادثاً بعد أن لم يكن ، لأنه يكون بسبب الحدوث وهو ما قام بذاته من كلماته وأفعاله وغير ذلك ، فيعقل سبب حدوث الحوادث ، ومع هذا يمتنع أن يُقال بقِدَم شئ من العالم لأنه لو كان قديماً لكان مبدعه موجباً بذاته يلزمه موجبه ومقتضاه ، فإذا كان الخالق فاعلاً بفعل يقوم بنفسه بمشيئته واختياره امتنع أن يكون موجباً بذاته لشئ من الأشياء ، فامتنع قِدَم شئ من العالم ، وإذا امتنع من الفاعل المختار أن يفعل شيئاً منفصلاً عنه مقارناً له مع أنه لا يقوم به فعل اختيارى فلأن يمتنع ذلك إذا قام به فعل اختيارى بطريق الأولى والأحرى ، لأنه على هذا التقدير الأول يكفى فى نفس المشيئة والفعل الاختيارى والقُدرة ، ومعلوم أن ما يتوقف على المشيئة والفعل الاختيارى القائم به أن يكون أولى بالحدوث والتأخر مما لم يتوقف إلا على بعض ذلك .